

تنتائيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

من يردع المعتدين على الإعلام؟

"الفيلم" البوليسي الذي شهدته مدينة السلبيانية منذ أيام ومثل فيه دور البطولة جهاز الأمن (أسايش) ما كان مسلحاً ولا هو بالقبول. إنه من صنف الأفلام غير الجدير بالإنتاج والعرض إلا في حقبة الأنظمة الشمولية التي صارت خارج نطاق التغطية الأدبية.

اجتياح مكاتب قناة "أن آر تي" وإغلاقها والاعتداء على العاملين فيها وحبسهم لبعض الوقت واعتقال بعض المسؤولين عنها، عدوان صارخ على الدستور والقانون، وعلى الرأي العام الكرديستاني والعراقي عموماً.

نعم، هو عدوان سافر وهمجي لأنه تمّ بوسائل العنف، ولأنه قبل هذا، لا يستند إلى أي قانون، فالهجوم على القناة ووقف العمل فيها لم يكنوا يذنبان من القضاء. حتى لو كان هناك إذن قضائي، فإن التعامل مع العاملين في القناة بعدوانية وهمجية لا يمكن القبول به وتبريره بأي حال من الأحوال، بل يتعيّن التنديد به ومواجهة الذين قاموا به والذين أسروا بارتكابه بالرصد الحاسم وبالإحالة إلى القضاء لمحاسبتهم عن جريمتهم مكملة الأركان.

إذا كانت الزريعة وراء فعلة الأسايش الشنيعة أنّ القناة قد ساهمت في التحريض على التظاهر في السلبيانية وسواها من المدن الكردية، عمداً أو غفلة، فالنصر الوحيد الذي كان على سلطات محافظة السلبيانية وجهاز الأسايش اللجوء إليه هو التقدم بشكوى عاجلة إلى القضاء الذي له وحده الحق في تقرير الخطوة التالية استناداً إلى الوقائع المتوفرة له.

جهاز الأسايش تصرف في هذه القضية بوصفه الخصم والحكم من دون وجه حق ومن دون تخويل، وبفعلته هذه إنما يعيد إلى أذهاننا صورة جهاز الأمن في عهد نظام حسين الذي سام الكرد سوء العذاب وانتهاك الأعراس وسائر الحرمات.. ما أنرا أنّ الأسايش لا يفعل الشيء نفسه الآن في مقرّاته وأقبيته، ما دام يستسهل إلى هذه الدرجة الاعتداء على مؤسسة إعلامية وإهانة العاملين فيها وقطع أرواقهم، والأهم مصادرة حرية تعبيرهم التي كفلها الدستور؟!

لسنا في زمن الدكتاتوريات، أكانت حزبية أم عائلية أم فردية.. وليست الديمقراطية التي اختارها العراقيون، وبينهم الكرد، نظاماً لحكمهم، مجرد ديكور يزين قصور العائلات الحاكمة، قابل للتغيير والتحطيم بأمر من أفراد في هذه العائلات، لكي يتصرف جهاز الأسايش بهذه الطريقة المشيئة التي لن تكسب منها إدارة إقليم كردستان، إن في السلبيانية أو أربيل، غير كراهية الشعب لهذه الإدارة والقائمين عليها وتوسيع الشقّة القائمة الآن بين الشعب وهذه الإدارة.

للتذكير.. مجرد التذكير، إنّ الإرهاب السافر الذي مارسه جهاز الأمن العراقي (البيعتي) في عهد صدام في حقّ الكرد وسائر السلبيانية والبلدات التابعة لها بالذات، كانت نهاية عناصر الأمن والمخابرات إبان انتفاضة آذار ١٩٩١ فجاجية، ذلك أنّ أحداً لم يستطع الوقوف في وجه إرادة الانتقام لدى الناس العاديين ثارا لكرامتهم ولضحاياهم.

هل تريد الأسايش للتاريخ أن يعيد نفسه؟

جهاز الأسايش تصرف في هذه القضية بوصفه الخصم والحكم من دون وجه حق ومن دون تخويل. وبفعلته هذه إنما يعيد إلى أذهاننا صورة جهاز الأمن في عهد نظام حسين الذي سام الكرد سوء العذاب.

مسلحو التنظيم يواصلون تعرّضاتهم على حدود القائم والوليد

بغداد/ وائل نعمة

تمركز القوات العراقية للتنقل بين البلدين، وتطالب لجنة الأمن الحكومية بتخصيص مبالغ في الموازنة المقبلة، لتزويد قوات حرس الحدود بمعدات متطورة وطائرات مراقبة، بالإضافة إلى تعيين أكثر من ١٠ آلاف عنصر ضمن حرس الحدود.

واعتبر رئيس الوزراء، السبت، أنّ التحدي المقبل بعد إعلان الانتصار على داعش سيكون أمنياً واستخبارياً. ودعا إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة للتفوق على العدو في هذا الجانب.

وأعلن رئيس الوزراء، في ١٠ كانون الأول الجاري، تأمين الحدود العراقية - السورية بالكامل.

مهاجمة الحدود

بدوره يؤكد عيد عمّاش الكربولي، عضو مجلس محافظة الأنبار، حدوث خروق في الحدود بسبب وجود مسلحي داعش في

الاراضي السورية القريبة من العراق. وقال الكربولي، في اتصال مع (المدى) أمس، إنّ داعش يهاجم القوات العراقية من مناطق شمال الفرات داخل سوريا، إذ مازال يسيطر على مناطق هناك.

ويؤكد عضو مجلس الأنبار، الذي تقطن عشيرته منطقة القائم، "استشهاد ضابط عراقي في إحدى تلك الهجمات التي وقعت في منطقة الباغوز شمال القائم".

وكشف المسؤول المحلي "تصدّي طائرات التحالف الدولي، قبل أيام، لهجوم على الحدود، وقتلت ١٦ مسلحاً".

ومازال داعش متواجداً في أجزاء من بلدة البو كمّال السورية، التي تبعد ٤ كم عن الحدود العراقية. ويقول الكربولي أنّ "آلاف المسلحين هربوا من القائم إلى داخل سوريا عندما تحرر القضاء". ويتوقع وجود ه آلاف مسلح كان في القائم قبل التحرير، فيما كانت جثث القتلى

تعد على أصابع اليدين أثناء عملية استعادة القضاء. وكان الجيش السوري والقوى المتحالفة معه قد سيطرت، الخميس الماضي، على الشريط النهري في ريف مدينة البوكمال الحدودية.

وتمسك قوات الحشد الشعبي بالإضافة إلى قطعات من الجيش العراقي، وقوات حرس الحدود، الشريط الحدودي مع سوريا البالغ طوله نحو ٦٤٠ كم.

ويعتبر قطري العبيدي، القيادي في حشد غرب الأنبار، أنّ "قوات الحشد الشعبي لم تغادر الأنبار منذ عمليات التحرير، وهي تساند القوات الأخرى في تأمين الحدود". وكان قيادي في الحشد كشف، الجمعة الماضية، عن ارسال

بعض ألوية الحشد إلى الحدود مع سوريا للمشاركة في صدّ هجمات داعش. وأكد أبو مهدي المهندس، نائب رئيس هيئة الحشد، منتصف الشهر الحالي، أنّ ٥٥٠ كم من الحدود مع سوريا معظمها بيد الحشد الشعبي بنحو ٦٠٪، مشيراً إلى أنّ "المتبقي بيد الجيش العراقي وشرطة الحدود".

ويؤكد قطري العبيدي، المتواجد في مناطق قرب الحدود، في تصريح لـ(المدى) أمس، أنّ الفكر التكفيري وسقوط المدن جاء من عبر الحدود، ولازيد تكرار ما حدث في ٢٠١٤. ويدعو القيادي في كتائب سيد الشهداء، التي تملك فصيلاً في سوريا، رئيس الوزراء إلى توجيه ضربات جوية داخل

الاراضي السورية بالتنسيق مع حكومة دمشق. ووصفت مقاتلات أف ١٦ العراقية، في آذار الماضي، مواقع داعش في منطقة البو كمّال القريبة من الأنبار، تنفيذاً لأوامر العبادي.

وترتبط سوريا مع الأنبار حدود تقدر بـ ٣٠٠ كم. ويؤكد عضو مجلس محافظة الأنبار عيد الكربولي أنّ عملية مسك الحدود البدائية "قد تسمح بهروب المسلحين من البلدين. ويضيف المسؤول المحلي الذي زار الحدود مؤخراً، "هناك ربايا عسكرية على الشريط الحدودي، تبعد الواحدة عن الأخرى مسافة ٥ كم". مؤكداً أنّها "مسافة كافية لعبور المسلحين خاصة في المساء". ويدعو الكربولي إلى

"إتخاذ قوة عسكرية خاصة بتأمين المناطق الصحراوية القريبة من الحدود، التي قال إنّها "تعدّل دولتين خليجيتين". بدوره يؤكد النائب فالح الخزعلي، وهو عضو في لجنة الأمن البرلمانية، أنّ "اللجنة شددت على تخصيص كاميرات ليلية متطورة لمراقبة الحدود، بالإضافة إلى طائرات استطلاع وأجهزة كشف ضمن موازنة ٢٠١٨".

وأشار النائب إلى أنّ اللجنة فاحتت وزراتي الدفاع والداخلية بذلك، كاشفاً أنّ الموازنة المقبلة ستخصص ١٥ الف وظيفة ضمن وزارة الداخلية لدعم قوات حرس الحدود".

الحشد يقترح ملاحقة داعش داخل سوريا لمنع تسلله إلى العراق

لجنة الأمن: 15 ألف وظيفة لحرس الحدود في موازنة 2018

وتحصل فيه رشقات بين الحين والآخر وأن قواتنا ترد بقوة على أي مصدر للخطر".

ملاحقة داعش

من جهته يقول النائب فالح الخزعلي، القيادي في كتائب سيد الشهداء، المنضوية في الحشد الشعبي، أنّ "تهديدات داعش لن تتوقف اذا ما منعنا حركة المسلحين والمتسللين". وأضاف الخزعلي، في تصريح لـ(المدى) أمس، أنّ الفكر التكفيري وسقوط المدن جاء من عبر الحدود، ولازيد تكرار ما حدث في ٢٠١٤. ويدعو القيادي في كتائب سيد الشهداء، التي تملك فصيلاً في سوريا، رئيس الوزراء إلى توجيه ضربات جوية داخل

الاراضي السورية بالتنسيق مع حكومة دمشق. ووصفت مقاتلات أف ١٦ العراقية، في آذار الماضي، مواقع داعش في منطقة البو كمّال القريبة من الأنبار، تنفيذاً لأوامر العبادي.

وترتبط سوريا مع الأنبار حدود تقدر بـ ٣٠٠ كم. ويؤكد عضو مجلس محافظة الأنبار عيد الكربولي أنّ عملية مسك الحدود البدائية "قد تسمح بهروب المسلحين من البلدين. ويضيف المسؤول المحلي الذي زار الحدود مؤخراً، "هناك ربايا عسكرية على الشريط الحدودي، تبعد الواحدة عن الأخرى مسافة ٥ كم". مؤكداً أنّها "مسافة كافية لعبور المسلحين خاصة في المساء". ويدعو الكربولي إلى

"إتخاذ قوة عسكرية خاصة بتأمين المناطق الصحراوية القريبة من الحدود، التي قال إنّها "تعدّل دولتين خليجيتين". بدوره يؤكد النائب فالح الخزعلي، وهو عضو في لجنة الأمن البرلمانية، أنّ "اللجنة شددت على تخصيص كاميرات ليلية متطورة لمراقبة الحدود، بالإضافة إلى طائرات استطلاع وأجهزة كشف ضمن موازنة ٢٠١٨".

وأشار النائب إلى أنّ اللجنة فاحتت وزراتي الدفاع والداخلية بذلك، كاشفاً أنّ الموازنة المقبلة ستخصص ١٥ الف وظيفة ضمن وزارة الداخلية لدعم قوات حرس الحدود".

توقيع "وثيقة شرف" في داقوق

لحقن الدماء

■ كركوك/ مروان العاني

على ضرورة "منع أي خروق أمنية وترسيخ التعايش السلمي بين المكونات وحماية داقوق التي تمثل نموذجا لوحدة العراق وعراقية كركوك لما فيها من عوائد رصينة وبتماسكة وموحده وتساند بعضها البعض في مواجهة الارهاب ودعم النازحين وملاحقة عصابات الجريمة".

بدوره، اشار النائب خالد المرفجي، خلال كلمته في التجمع، الى "وجود نحو ألفي معتقل مغييبين دون معرفة مصيرهم وهم في عداد المفقودين". واضاف المرفجي ان "إنكار الامن الكردي بعدم وجود معتقلين لديه أمر لا يحل المشكلة، بل عليهم تسليم المعتقلين الى الحكومة المحلية في كركوك لينظر القضاء والمحكمة في كركوك بقضاياهم".

ودعا القيادي في تحالف القوى ذوي المعتقلين ممن يملكون أدلة ووثائق بشأن اعتقال ابنائهم لتقديمها الى مفوضية حقوق الانسان.

من جانبه، أكد أبو ناثر البشري، أمر لواء ١٦ للحشد التركماني، ان قواته "تعمل مع قوات الجيش على مواجهة الارهاب وتحقيق الاستقرار وحماية مكونات داقوق وعدم السماح لأي حادث يؤثر على الاستقرار والإضرار بأمن اهل القضاء".

توقيع "وثيقة شرف" في داقوق

لحقن الدماء

■ كركوك/ مروان العاني

انتهى تجمع في داقوق جنوبي كركوك، حضره وجهاء وشيوخ عشائر القضاء، فضلا عن رجال دين وقيادات أمنية بينهم قائد عمليات كركوك، بالتوقيع على "وثيقة شرف" لحقن دماء المكونات والمحافظات على الاستقرار.

وبعد انتشار القوات الاتحادية في محيط محافظة كركوك، منتصف تشرين الأول الماضي، تسود المدينة حالة من التوتر الأمني تخللها هجمات تستهدف منازل المدنيين. وبعد شهرين من عمليات فرض الأمن، شهدت المناطق المحيطة بقضاء داقوق هجمات استهدفت مواقع وأهدافا تابعة للجيش والحشد التركماني. ويعتقد أن منفذي العمليات هم من مسلحي داعش الذين هربوا من العمليات العسكرية، واستقروا في أماكن وعرة تقع في أطراف كركوك.

وأكد عامر الجبوري، أحد وجهاء القضاء، في كلمة ألقاها خلال التجمع، ان "مكونات القضاء وقعت وثيقة شرف بين المكونات لحقن الدماء وحماية جميع مواطني القضاء ودعم الاجهزة الامنية في ملاحقة الارهابيين". وشدد الجبوري

إشغال القوات الأمنية بالنزاعات أو الخلافات الاجتماعية، في الوقت الذي تبذل قيادة شرطة ميسان جهوداً أمنية كبيرة في تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين". وأكدت قيادة الشرطة أنّ "المحافظة تشهد استقراراً أمنياً ولا يسمح بالنزاعات أو الخلافات الاجتماعية ان تؤثر على أمن وسلامة المحافظة".

يونامي تعلن تحقيقها بشأن أحداث طوز خورماتو

في طوز خورماتو، لاسيما في ضوء الهجمات الأخيرة بالقصف الصاروخي، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي وقعت منذ منتصف تشرين الأول. وعرض يان كوبيتش، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، أمام مجلس الأمن، في الـ ٢٢ من تشرين الثاني، تقارير تفيد بأن ما لا يقل عن ١٥٠ منزلاً أعاندا لمواطنين تركمان وكرد أضرمت فيها النيران. ويتهم مسؤولون تركمان في الطوز بعض القيادات في أحزاب كردية بالتحالف مع بقايا داعش أو ما بات يطلق عليهم (الرايات البيضاء) لزعة الأمن هناك.

على ١٢ متهمًا المتسببين بالنزاع العشائري، والآن هم قيد التحقيق لغرض عرضهم أمام القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم".

وحثت قيادة شرطة المحافظة شيوخ ووجهاء عشائر ميسان على "نبذ الخلافات العشائرية واللجوء إلى القانون في حل المشاكل وعدم

نزوح 9 آلاف شخص وإحراق 175 مبنى

عدداً من الادعاءات بوقوع إساءات وانتهاكات لحقوق الإنسان، لاسيما في ما يتعلق بوقوع خسائر بشرية بين المدنيين".

واضافت بعثة الامم المتحدة انها "تلقت تحليلاً لصور الأقمار الاصطناعية التي بينت أن ٢٩ مبنى على الأقل قد دُمّرت في حي الجمهوري و١١ مبنى في حي جميلة، وخلال الزيارة، رصد فريق يونامي ما يقرب من ١٠٠ محل تجاري احترقت او تضررت على طول السوق في حي الجمهوري"، مشيرة الى ان فريقها "رصد ما يقرب من ٣٠ منزلاً أحرقت أو أصيبت بأضرار، وقد هُدمت خمسة منازل

شرطة المحافظة ألقت القبض على متهمين من الذين سببوا في حصول نزاع عشائري حدث في إحدى مناطق قضاء الكحلاء، بعد تسلمها معلومات تفيد بوجود إطلاق نار".

واوضحت شرطة ميسان أنّ "القوة توجهت إلى محل الحادث وقامت بتطويقه والرد على مصادر إطلاق النار وتمكنها من إلقاء القبض

شرطة ميسان تعتقل 12 متورطاً بنزاع عشائري

شرطة المحافظة ألقت القبض على متهمين من الذين سببوا في حصول نزاع عشائري حدث في إحدى مناطق قضاء الكحلاء، بعد تسلمها معلومات تفيد بوجود إطلاق نار".

واوضحت شرطة ميسان أنّ "القوة توجهت إلى محل الحادث وقامت بتطويقه والرد على مصادر إطلاق النار وتمكنها من إلقاء القبض

بغداد/ المدى

اعتقلت القوات الامنية في قضاء الكحلاء التابع لمحافظة ميسان ١٢ متورطاً بنزاع عشائري.

وقالت شرطة محافظة ميسان، في بيان اطلعت عليه (المدى)، ان "قوة أمنية من قيادة

نزوح 9 آلاف شخص وإحراق 175 مبنى

هذا الهجوم. وعقب انتشار القوات الاتحادية في كركوك وبنينوى وديالى، نزح أكثر من ٥٠ ألف كردي من المدينة المختلطة باتجاه القرى المحيطة. وكان فريق من مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) زار مدينة طوزخورماتو التابعة لمحافظة صلاح الدين، في الـ ٧ من كانون الأول، للتحقيق في تلك الأحداث.

وقال تقرير بعثة يونامي، الذي أصدرته أمس واطلعت عليه (المدى)، إنه "منذ اندلاع أعمال العنف في القضاء، تلقت يونامي